



لجنة الثقافة القانونية
LEGAL CULTURE COMMITTEE



نادي ملتقى المبدعين الثقافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

مجلة الثقافة القانونية

عدد 05 | يوليو 2026

إصدار شهري
لنشاطات لجنة الثقافة
القانونية



منبر الوعي القانوني

مجلة الثقافة القانونية

العدد الخامس - يوليو 2026
منبر الوعي القانوني

إعداد وإخراج
عضو لجنة الثقافة القانونية
بنادي ملتقى المبدعين الثقافي /
لمياء عبدالحميد الغامدي

الفهرس

1	كلمة العدد
	إنجازات لجنة الثقافة القانونية
3	رئيسة لجنة الثقافة القانونية كفاءة وطنية
4	ترخيص عضوة اللجنة لمياء الغامدي بمزاولة مهنة المحاماة
	منارات أسبوعية
6	حماية المصنفات الرقمية في نظام حماية حقوق المؤلف السعودي
10	القوة القاهرة
	أمسيات لجنة الثقافة القانونية
13	أمن الكلمة
14	الثقافة القانونية وأثرها في استقرار المجتمع
	أروقة قانونية :
17	ورقة من أوراق المرافعة
18	القاعدة الفقهية "الممتنع عادةً كالمتنع حقيقة"
18	معلومة قانونية "العقد لا يحمي أطرافه بمجرد وجوده"
19	كيف غير الذكاء الاصطناعي مستقبل التصميم وصناعة المحتوى؟
20	المادة (419) و المادة (426) من نظام المعاملات المدنية
21	الفرق بين المقاصة القانونية و القضائية
	أروقة ثقافية
23	للحديث كرامة؛ كرامة تُصان بفطنة ونباهة.
23	"تحديد هوس الانتصار"
24	الحياة لا ترفع صوتها... لكنها تترك أثرها
25	الثقافة.. قوة ناعمة تصنع الأمم
25	عشق
26	أنا والهدوء
27	الخاتمة

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علّم الإنسان ما لم يعلم، والحمد لله الذي فتح بفضلَه آفاق العلم وجعله للناس كافة.

والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ الذي أرسى ببيانه معالم الحق، وجعل العلم نورًا يستضاء به في دروب الحياة ..
أصدقاء مجلة الثقافة القانونية...

يسعدنا أن نلتقي بكم مجددًا ، فمرحبًا بكم في عددنا الخامس ، إذ إنّ إصدارنا الجديد يأتي مؤكدًا على استمرارية العطاء والتزام مجلة الثقافة القانونية بتقديم المحتوى القانوني الثقافي بأسلوب مختلف، ليتماشى مع تطلعاتكم وبما يليق بكم. متمنين دوام دعمكم وتفاعلكم معنا، فأنتم الوقود الذي يدفعنا للتطوير وتحقيق المزيد.

في هذا العدد نواصل تقديم نهج متجدد شهدته لجنة الثقافة القانونية، بنادي ملتقى المبدعين الثقافي؛ نتاج جهود دؤوبة وعمل متكامل يتجسد في حرصنا الدائم على التميز والارتقاء. فنستكمل معكم عرض أبرز منجزاتنا، ليتبعه بعد ذلك مناراتنا الأسبوعية، كما يسعدنا استمرار تقديم بودكاست أمسية تحت مسماه الجديد أمسيات لجنة الثقافة القانونية، وكما عهدتمونا مع ركيزة مجلتنا الأساسية باب الأروقة القانونية ، وكتابنا المبدعين بنادي ملتقى المبدعين الثقافي في باب الأروقة الثقافية ، لتكن تلك الأبواب ذات مواضيع مختلفة بأسلوب متنوع وميسر .

في كل عدد، نجدد العهد على أن تضل هذه المجلة منارة تضيء دروب الباحثين، ورافدًا يثري الثقافة القانونية مؤمنين بأن الكلمة متى ما اقترنت بالحق، أحدثت أثرًا لا يخب. نسأل المولى أن يجعل هذا الغرس مباركا، وأن يكون لبنة نافعة في صرح وعينا القانوني، ودافعًا لنا جميعًا نحو مزيد من العطاء والارتقاء.

إنجازات لجنة الثقافة القانونية

رئيسة لجنة الثقافة القانونية كفاءة وطنية

قدّم حساب ملتقى تعارف شخصيات السعودية ، رئيسة لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي عبر منصة اكس ؛ إذ عرّفها بأنها:

الأستاذة نوف الغامدي، محامية ومستشارة قانونية سعودية، تُعد من الكفاءات الوطنية التي جمعت بين التميز الأكاديمي، والحضور الثقافي، والإبداع المهني. حصلت على درجة الماجستير في القانون مع مرتبة الشرف الأولى، وأكملت برنامج تأهيل المحامين بوزارة العدل، لتنتقل في مسيرتها المهنية بثقة وطموح يعكسان كفاءة أبناء الوطن.

برزت الغامدي في مجالات متعددة، يأتي في مقدمتها القانون، والكتابة والنقد الأدبي، وصياغة المحتوى، والتصميم، والتدريب، والإدارة. وتمتلك ذائقة فنية مميزة وقدرة على تحليل النصوص واستنباط مواطن القوة والجمال فيها، إلى جانب إبداعها في ابتكار الأفكار البصرية وصناعة المحتوى الثقافي.

وعلى الصعيد المهني، عُرفت بكفاءتها في تقديم الاستشارات القانونية، وتحليل الوقائع، وصياغة الحلول النظامية، وشرح الأنظمة بلغة واضحة تجمع بين الدقة والسهولة، مما أكسبها حضوراً مهنيّاً لافتاً وثقّةً متزايدة. كما تُسهم في نشر الثقافة الحقوقية وتعزيز الوعي القانوني عبر المبادرات والبرامج التوعوية الهادفة إلى تقريب المفاهيم القانونية للمجتمع.

وتشغل الأستاذة نوف الغامدي عدداً من المناصب القيادية في نادي ملتقى المبدعين الثقافي، حيث تشغل عضوية مجلس الإدارة، والمستشار القانوني للنادي، ورئيسة لجنة الثقافة القانونية، كما تتولى إدارة حساب النادي في منصة «إكس»، إلى جانب إسهاماتها في إدارة المحتوى وصناعة المبادرات الثقافية والمعرفية والمشاركة في تنفيذ مشروعات نوعية ذات أثر مستدام.

وقد عُرفت بأسلوبها اللغوي الرصين، وحضورها المؤثر، وقدرتها على المزج بين القانون والأدب، لتقدم نموذجاً مشرفاً للمرأة السعودية الطموحة التي جمعت بين التفوق الأكاديمي، والتميز المهني، والإبداع الثقافي، وأسهمت في بناء مسيرة ثرية تقوم على المعرفة والموهبة وخدمة المجتمع.



ترخيص عضوة اللجنة لمياء الغامدي بمزاولة مهنة المحاماة

تواصل عضوات لجنة الثقافة القانونية تميزها الاستثنائي، حيث حصلت عضوة اللجنة [لمياء الغامدي] على ترخيص مزاولة مهنة المحاماة الرسمي الصادر من وزارة العدل، في استحقاق يعكس حجم الجهد والمهنية.

وشهدت منصة (X) التهئة الرسمية التي قدمها نادي ملتقى المبدعين الثقافي احتفاءً بهذا المنجز، تأكيداً على دور النادي في إبراز الدعم المستمر لنجاحات أعضائه.

نبارك للمحامية لمياء هذا التتويج المستحق، ونرجو لها مسيرة مهنية حافلة بالنجاح والعطاء والسداد.

 **...com**  **نادي ملتقى المبدعين الثقافي**
@moltqa_mobdeen

Show translation

يتقدم نادي ملتقى المبدعين الثقافي بأسمى آيات التهاني والتبريكات إلى عضو النادي، المحامية لمياء الغامدي، بمناسبة صدور قرار معالي وزير العدل بالموافقة على مزاولة مهنة المحاماة. إنجاز مستحق، وتتويج لسنوات من الجهد والاجتهاد، وخطوة مباركة في مسيرة مهنية واعدة، نسأل الله أن يجعلها عوناً على نصرة الحق، وإقامة العدل، وأن يبارك في علمها وعملها، ويكتب لها مزيداً من التوفيق والنجاح.

@Lamya_Alabdli
@moltqa_mobdeen
@Saudi_Hawi


المملكة العربية السعودية
وزارة العدل

ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة
LICENSE TO PRACTICE LAW

The Minister of Justice, based on Article 7 of the Code of Law Practice, Issued by Royal Decree No. (M/38) on 1422-07-28 AH (corresponding to 2001-10-15), grants this license to practice law to:

LAMYA ALGHAMDI

الملاء بنت: الغامدي

ID No.: **48489**

License No.: **48489**

Date of Issue: **26-07-2026**

Date of Expiry: **26-07-2031**

رقم الهوية: **٤٨٤٨٩**

رقم الترخيص: **١٤٤٨/٠٧/٢٤**

تاريخ الإصدار: **١٤٤٨/٠٧/٢٤**

تاريخ الانتهاء: **١٤٥٣/٠٧/٢٦**

Activity: **Legal Representation and Advice**

Activity code: **691010**

رئيس النشاط: **٩٨١٠١٠**

مسمى النشاط: **النسطة للمحاماة والاستشارات القانونية**

هذه الوثيقة الكترونية ولا تحتاج إلى توقيع ويمكن التحقق من بياناتها وسريتها بحسب رمز QR أو زيارتنا بواسطة هاتفك
This electronic document does not require signature. Its data and validity can be verified using the QR code or by visiting Najia portal.



منارات أسبوعية

حماية المصنفات الرقمية في نظام حماية حقوق المؤلف السعودي



وقائع القضية :

قام مُصمم ومخرج سعودي بإنتاج سلسلة
مرئية وثائقية قصيرة، تتضمن رسومات
متحركة ومقاطع موسيقية قام بتأليفها بنفسه،
ونشرها عبر منصته الرسمية.
قامت إحدى الشركات التجارية الكبرى في
المملكة بأخذ هذه المقاطع، وإعادة مونتاجها،
ودمجها في إعلان تجاري ترويجي لمنتجاتها
عبر حساباتها، دون الحصول على إذن كتابي
مسبق من المصمم، ودون الإشارة إلى اسمه.
تقدمت الشركة بالدفع عند مواجهتها بأن ما
قامت به يدخل تحت بند "الاستخدام العادل"
لأن المقاطع متاحة للعامة على الإنترنت، ولم
يتم كسر أي حماية تقنية للحصول عليها.
المصمم المتضرر تقدّم فوراً بشكوى نظامية
يطالب فيها بالتعويض عن الضررين المادي
والأدبي، وإيقاف الإعلان.



مع التحول الرقمي الهائل الذي تشهده المملكة، لم
تعد بيئة الإنترنت مجرد مساحة للتواصل، بل
أصبحت سوقاً ضخماً للابتكار وصناعة المحتوى
الرقمي.

هذا الواقع أفرز تحديات قانونية دقيقة؛ حيث يظن
الكثيرون خطأً أن كل ما يُنشر على الفضاء
السيبراني هو "مُشاع" يحق للجميع نسخه أو إعادة
استغلاله تجارياً. فكيف رسم المنظم السعودي
الحدود الفاصلة بين الاستخدام المشروع والتعدي؟
وكيف يُحمى المبدع الرقمي؟
إليك تفاصيل هذه النازلة وتكييفها القانوني.



ثانياً: فعل الشركة (النسخ والاستغلال التجاري):



يُعتبر فعل الشركة **مخالفة**

صريحة لأحكام النظام. فالحقوق المالية للمؤلف تمنحه وحده الحق في مصنفه، ولا يجوز لغيره القيام بنسخه أو تصويره أو استغلاله إلا بإذن كتابي منه. أما دفع الشركة بـ "الاستخدام العادل" فهو دفع باطل؛ لأن النظام واللائحة التنفيذية قيّدا للاستخدام العادل بأغراض محددة حصراً (كالتعليم) وبشرط ألا يضر بالاستغلال التجاري للمصنف، والشركة هنا وظفت الجهد الإبداعي لأغراض ربحية وتجارية بحتة.



أولاً: نطاق الحماية النظامية:

ينص نظام حماية حقوق المؤلف السعودي في مادته الثانية على أن الحماية تشمل جميع المصنفات المبتكرة في الآداب والفنون والعلوم، أيّاً كان نوع هذه المصنفات، أو طريقة التعبير عنها، أو أهميتها، أو الغرض من تصنيفها. والمصنفات الرقمية والسمعية البصرية مشمولة بالكامل بهذه الحماية بمجرد ابتكارها وتجسيدها في شكل مادي، دون أن يشترط النظام تسجيلها نظاماً لتبدأ الحماية (وإن كان التسجيل وسيلة إثبات أقوى).



ثالثاً: الجهة المختصة والعقوبات

تختص (اللجنة القضائية للنظر في مخالفات نظام حماية حقوق المؤلف)

التابعة للهيئة السعودية للملكية الفكرية بالفصل في هذه الدعوى، وتملك نظاماً سلطة إيقاع عقوبات صارمة تشمل: الغرامات المالية، إغلاق المنشأة، مصادرة المواد المتعدية، والتعويض المالي العادل للمتضرر بما يتناسب مع حجم الضرر.

ما الفرق بين الحق المادي والحق
الأدبي للمؤلف في هذه النازلة؟

وهل يحق للمصمم المطالبة
بالتعويض عنهما معاً بالنظر إلى أن
الشركة لم تذكر اسمه على
المصنف؟



01

إذا ثبت أن الموظف (المصمم) الذي يعمل
داخل الشركة هو من قام باقتباس هذا المحتوى
دون علم الإدارة،
فعلى من تقع المسؤولية القضائية والغرامات
هنا؟

على الشركة (الشخص الاعتباري)
أم على الموظف تبعاً لقواعد مسؤولية التابع
والمتبوع؟



02

من وجهة نظرتك الاستشارية،

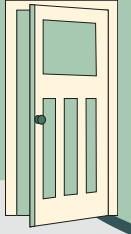
ما هي الدفوع الثبوتية الأكثر حسماً التي
يجب على المصمم تقديمها أمام اللجنة
القضائية لضمان صدور حكم سريع
بإيقاف الإعلان التجاري والتعويض؟



03

ما الفرق بين الحق المادي والحق الأدبي للمؤلف في هذه النازلة؟
وهل يحق للمصمم المطالبة بالتعويض عنهما معاً بالنظر إلى أن الشركة لم تذكر اسمه على المصنف؟

الإجابات النموذجية



نعم، يحق للمصمم المطالبة بالتعويض عن الضررين المادي والأدبي معاً.

الحق الأدبي: هو حق أبدي لا يقبل التنازل أو التقادم (المادة الثامنة من النظام)، ويشمل حق المؤلف في "نسبة المصنف إليه" وذكر اسمه. قيام الشركة بحذف اسمه أو إغفاله يعد اعتداءً صارخاً على حقه الأدبي.

الحق المادي: يمثل الاستغلال المالي والتجاري للمصنف وفقاً (للمادة التاسعة). وبما أن الشركة وظفت إبداعه في إعلان ترويجي دون إذنه ودون دفع مقابل مالي، فقد اعتدت على حقه المادي؛ مما يوجب لها دفع تعويض مالي عادل يُجبر الضررين معاً.



من وجهة نظرك الاستشارية،

ما هي الدفوع الثبوتية الأكثر حسماً التي **يجب** على المصمم **تقديمها** أمام اللجنة القضائية لضمان صدور حكم سريع بإيقاف الإعلان التجاري والتعويض؟

الدفوع الثبوتية الأكثر حسماً أمام اللجنة القضائية:

لضمان صدور حكم سريع وقوي، يجب على المصمم تقديم الدفوع والبيّنات التالية:

- إثبات السبق والابتكار** (الأسبقية الرقمية): تقديم المستند التقني الذي يثبت تاريخ نشره للمصنف أولاً عبر منصته (مثل الطابع الزمني الرقمي) أو شهادة تسجيل المصنف لدى الهيئة السعودية للملكية الفكرية إن وجدت.
- إثبات ركن التعدي (التطابق)**: تقديم تقرير فني مقارن يوضح مطابقة لقطات الإعلان وزواياه والموسيقى التصويرية للمصنف الأصلي (ركن الخطأ).
- إثبات الاستغلال التجاري**: تقديم لقطات شاشة وموثقة نظاماً (مثلاً عبر منصة توثيق معتمدة) تثبت عرض الإعلان على حسابات الشركة التجارية لربط التعدي بالضرر ومطالبة اللجنة بـ "تدبير عاجل" لإيقاف نشر الإعلان فوراً بصفة استعجالية لمنع تفاقم الضرر.



إذا ثبت أن الموظف (المصمم) الذي يعمل داخل الشركة هو من قام باقتباس هذا المحتوى دون علم الإدارة، فعلى من تقع المسؤولية القضائية والغرامات هنا؟ على الشركة (الشخص الاعتباري) أم على الموظف تبعاً لقواعد مسؤولية التابع والمتبوع؟

تحديد المسؤولية بين الشركة (المتبوع) والموظف (التابع):

وفقاً للمبادئ القضائية المستقرة وقواعد المسؤولية التقصيرية في نظام المعاملات المدنية ونظام حقوق المؤلف:

المسؤولية في مواجهة المتضرر: تقع على الشركة (كشخص اعتباري) بالتضامن، لأن المخالفة ارتكبت باسمها ولصالحها التجاري، وهي المسؤولة عن تعويض المصمم وإيقاف الإعلان فوراً.

المسؤولية الداخلية: يحق للشركة بعد تعويض المتضرر الرجوع على موظفها الذي تسبب في الضرر إذا ثبت أنه خالف الصلاحيات أو تسبب بالخطأ الجسيم، وتوقيع العقوبات التأديبية عليه وفق نظام العمل. أما العقوبات الجنائية أو الغرامات النظامية الصادرة من اللجنة القضائية، فتنظر اللجنة في مدى علم الإدارة وتوجيهها؛ فإذا ثبت علمها تُغرم الشركة والموظف معاً.



وفي الختام إن العدالة ليست نصوصاً جامدة تُقرأ، بل هي روح حية تتسع لتشمل مستجدات العصور. وفيما يقف العالم مذهولاً أمام سرعة التدفق الرقمي، تظل القواعد القانونية للمملكة العربية السعودية سياجاً منيعاً يضمن ألا تتحول هذه الفضاءات المفتوحة إلى ساحات تلتهم حقوق المبدعين وسهر المفكرين. إن صناعة المستقبل التي ننشدها في رؤيتنا الطموحة لا تقوم على أنقاض الحقوق، بل تُبنى بتسيخ العدالة الرقمية، وحماية الفكرة التي هي أصل كل حضارة.

دامت أفكاركم محمية، وعقولكم مستنيرة بالوعي القانوني

أبرار المطيري

عضو لجنة الثقافة القانونية

القوة القاهرة

القصة:

"سفينة خالد والعاصفة المفاجئة"

بين أروقة العدالة وعدوبة الكلمة، نلتقي **لنبسط** لكم غامض القانون، ونترجم جفاف النصوص إلى حكايا تلامس النبض والواقع..
فالقانون لم يُخلق ليكون قيداً مبهماً، بل جداراً من وعي يحمي الميثاق ويحفظ الحقوق.
في حديثنا اليوم، سنبحر معاً لنكشف الستار عن مفهوم يتردد صدهاء كثيراً في ساحات القضاء وعوالم العقود.. "كلمة اليوم القانونية"
القوة القاهرة

في المفهوم النظامي والقضائي:

هي أي حدث مفاجئ وغير متوقع، يقع خارج عن إرادة الشخص
(مثل الزلازل، الفيضانات، أو الحروب)،
ويستحيل عليه منعه أو مواجهته، مما
يمنعه من تنفيذ اتفاقه أو عقده.

كان هناك تاجر اسمه خالد، يمتلك شركة لنقل البضائع عن طريق البحر.
اتفق خالد مع صاحب مصنع على **نقل شحنة أجهزة إلكترونية** إلى دولة مجاورة **خلال 10 أيام**.
وكتب في العقد **شرط** واضح: (إذا تأخر خالد عن الموعد، يدفع غرامة مالية عن كل يوم تأخير).
انطلقت سفينة خالد في الوقت المحدد، وكانت الرحلة تسير بشكل ممتاز. وفي منتصف الطريق، ضرب البحر إعصاراً قوياً ومفاجئاً لم تتوقعه الأرصاد الجوية. ارتفعت الأمواج واشتدت الرياح، وأصبح استكمال الإبحار خطراً كبيراً يهدد الأرواح والبضاعة.
لم يكن أمام قبطان السفينة إلا التوقف بالبضاعة في أقرب ميناء آمن حتى تهدأ العاصفة.
استمر الإعصار 5 أيام متواصلة، ونتيجة لذلك **وصلت الشحنة متأخرة عن موعدها بـ 4 أيام**.
غضب صاحب المصنع وطالب خالد بدفع غرامة التأخير المذكورة في العقد، قائلاً: "بيننا عقد مكتوب، وأنت تأخرت في التسليم!"
رد عليه خالد بهدوء: "أنا ملتزم بعقدي، لكن التأخير لم يكن بسبب تقصير مني، بل بسبب إعصار خارج عن إرادتي واستحال علي مواجهته.. والنظام يعفيني من الغرامة في مثل هذه الحالات."
عندما لجأ الطرفان للقضاء، حكم القاضي لصالح خالد وأعفاه من الغرامة لأن ما حدث كان "قوة القاهرة".



الأثر القانوني وفقاً للنظام السعودي

لماذا يعفى النظام السعودي الشخص من
المسؤولية والغرامة في هذه الحالة؟

نص نظام المعاملات المدنية السعودي في المادة (125) صراحةً على أن
القوة القاهرة تُعد سبباً أجنبياً ينفي المسؤولية؛ حيث تنص على:
"لا يكون الشخص مسؤولاً إذا ثبت أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يدل له
فيه، كقوة القاهرة..."

وبناءً عليه (ومع المادة 110)، فإن التزام الشخص ينقضي ولا يكون ملزماً
بدفع أي تعويض أو شرط جزائي متى ما ثبت أن التأخير كان لسببٍ
خارج عن إرادته.



وتتحقق القوة القاهرة قضاءً بثلاثة شروط أساسية:



1. **غير متوقع:** حدث فجأة ولم يكن بالحسبان عند توقيع العقد.

2. **سبب أجنبي:** لا يد لخالده فيه ولا بسبب خطأ منه.

3. **مستحيل الدفع:** قوة أكبر من قدرة البشر، ولا يمكن تفاديها إلا بإيقاف العمل.

دتم بوعي قانوني، وملتقي في أسبوع آخر
مع موضوع آخر في "زاوية أبرار القانونية".

أبرار المطيري

عضو لجنة الثقافة القانونية

أمسيات لجنة الثقافة القانونية

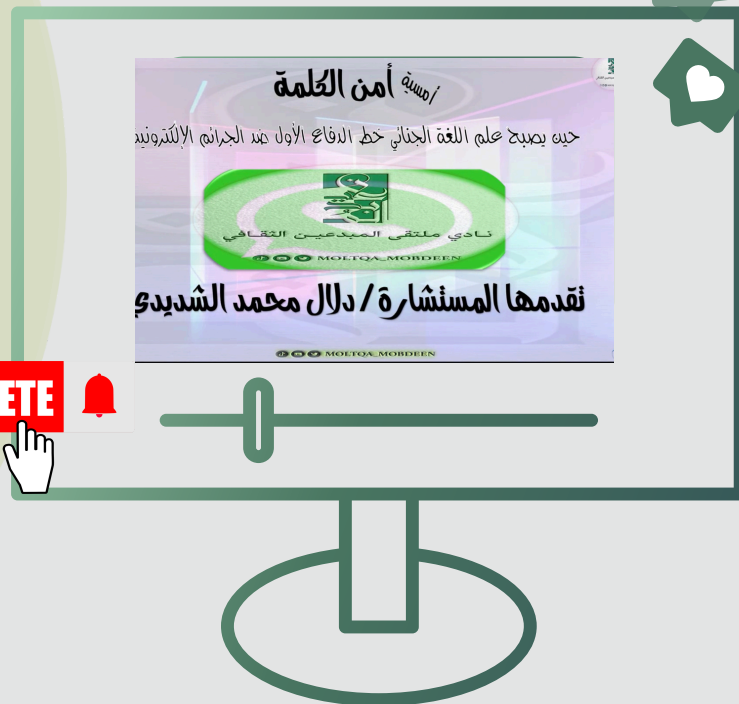
أمن الكلمة

أمن الكلمة

حين يصبح علم اللغة الجنائي خط الدفاع الأول ضد الجرائم الإلكترونية.

يسعدنا في هذا العدد أن تأخذنا المستشارة دلال الشديدي، بنادي ملتقى المبدعين الثقافي في رحلة مشوقة تكشف لنا فيها عن تعريف علم اللغة الجنائي، وفرقه عن علم اللغة القانون، وكيف تطور علم اللغة الجنائي، وصولاً إلى انتشار هذا العلم والمؤسسات العالمية، وتطوره الأكاديمي والمهني الحديث، وأبرز مجالات التحليل الخاصة بعلم اللغة الجنائي، وتحليل هوية كاتب النص ..

والان قم بالضغط على الصورة او الرابط ادناه
واستمع بوقتك عزيزي / تي القارئ / ة .



قم بالضغط هنا لاستماع الحلقة كاملة

الثقافة القانونية وأثرها في استقرار المجتمع

أقام نادي ملتقى المبدعين الثقافي مساء الأربعاء 29 يوليو 2026 أمسية نوعية حملت عنوان

«الثقافة القانونية وأثرها في استقرار المجتمع».

قدّمتها عضوة لجنة الثقافة القانونية بالنادي، المسجّلة العقارية والموثّقة الأستاذة منال المطيري، وذلك من باب أن (كلما ازداد وعي الإنسان بحقوقه وواجباته، أصبح أكثر قدرة على التعامل مع مختلف المواقف بطريقة صحيحة، وأسهم في بناء مجتمع يسوده الاحترام والوعي والمسؤولية).

أولاً تُعد الثقافة القانونية من الركائز الأساسية لبناء مجتمع واعي ومستقر، فهي تساهم في ترسيخ احترام الأنظمة، وحماية الحقوق، وتعزيز أداء الواجبات، بما يحقق العدالة ويحافظ على الأمن والاستقرار كما أن رفع مستوى الوعي القانوني بين أفراد المجتمع يحد من النزاعات والمخالفات، ويعزز الثقة بالمؤسسات العدلية، ويؤسس لبيئة مجتمعية يسودها احترام القانون وسيادته.

مفهوم الثقافة القانونية:

الثقافة القانونية هي المعرفة الأساسية بالأنظمة والقوانين والحقوق والواجبات التي تنظم حياة الأفراد داخل المجتمع، وتمكنهم من التصرف وفق الأطر النظامية، بما يحفظ حقوقهم ويؤدي إلى أداء واجباتهم، ويسهم في تحقيق المصلحة العامة

أهمية الثقافة القانونية:

تتمثل أهمية الثقافة القانونية في تمكين الأفراد من معرفة حقوقهم وواجباتهم، وتعزيز احترام الأنظمة، والحد من المخالفات الناتجة عن الجهل بالقانون، وترسيخ قيم العدالة والمساواة، إضافة إلى بناء مجتمع أكثر وعياً والتزاماً بالأنظمة

أثر الثقافة القانونية في استقرار المجتمع:

تؤدي الثقافة القانونية دوراً محورياً في تحقيق استقرار المجتمع، إذ تساهم في تعزيز سيادة القانون، والحد من النزاعات، وتشجيع الأفراد على اللجوء إلى الوسائل النظامية لحل الخلافات، كما تساعد على خفض معدلات الجرائم والمخالفات، مما يعزز الأمن والسلم المجتمعي ويهيئ بيئة مناسبة للتنمية والازدهار

الثقافة القانونية وحماية الحقوق:

يساعد الوعي القانوني الأفراد على معرفة حقوقهم والمطالبة بها بالطرق النظامية، كما يمكنهم من أداء واجباتهم وفق ما تقضي به الأنظمة، ويحميهم من الوقوع ضحية للاستغلال أو الاحتيال في مختلف المعاملات المالية أو الوظيفية أو الأسرية أو التجارية

التحديات التي تواجه نشر الثقافة القانونية:

على الرغم من أهمية الثقافة القانونية، إلا أنها تواجه عددًا من التحديات، من أبرزها ضعف الوعي القانوني لدى بعض أفراد المجتمع، وانتشار المعلومات القانونية غير الدقيقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي حيث أن بعض أفراد المجتمع يرونها مصدر لأخذ المعلومة القانونية، وصعوبة فهم بعض المصطلحات القانونية، إضافة إلى الاعتقاد بأن المعرفة القانونية تقتصر على المختصين

سبل تعزيز الثقافة القانونية:

يمكن تعزيز الثقافة القانونية من خلال إدراج المفاهيم القانونية في المناهج التعليمية، وتكثيف الحملات التوعوية، وتبسيط الأنظمة بلغة واضحة، والاستفادة من وسائل الإعلام والمنصات الإلكترونية الرسمية لنشر المعرفة القانونية الصحيحة، وتشجيع أفراد المجتمع على الرجوع إلى المصادر الرسمية عند الحاجة إلى المعلومات القانونية

دور المؤسسات في نشر الثقافة القانونية:

تبذل الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية والعدلية والإعلامية في المملكة العربية السعودية جهودًا كبيرة في نشر الثقافة القانونية وتعزيز الوعي المجتمعي ويتجلى ذلك من خلال البرامج التوعوية، والندوات وورش العمل، وإطلاق المنصات الإلكترونية الرسمية التي تقدم معلومات قانونية موثوقة، مثل خدمات وزارة العدل، والأنظمة المنشورة عبر هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، إضافة إلى المحتويات التوعوية الصادرة عن النيابة العامة وهيئة حقوق الإنسان وقد أسهمت هذه الجهود في رفع مستوى الوعي القانوني، وترسيخ ثقافة احترام الأنظمة، وتعزيز الأمن والاستقرار داخل المجتمع

في الختام إن الثقافة القانونية ليست مجرد معرفة بالنصوص النظامية، بل هي أسلوب حياة يسهم في بناء مجتمع يحترم القانون ويحافظ على الحقوق ويؤدي الواجبات.

وكلما ارتفع مستوى الوعي القانوني، ازداد استقرار المجتمع، وتززت الثقة بالمؤسسات، وانخفضت النزاعات والمخالفات ومن هنا، فإن نشر الثقافة القانونية يمثل مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع، لتحقيق مجتمع أكثر وعيًا وعدالة واستقرارًا.

أروقة قانونية



ورقة من أوراق المرافعة



تُعد “ورقة من أوراق المرافعة” من أبرز الوثائق القانونية التي خَلَّفها الفقيه القانوني عبد الرزاق السنهوري، وقد صاغها بتاريخ 19 يوليو 1931م، فجاءت نموذجاً رفيعاً لفكر قانوني يجمع بين عمق الفقه ونبل الرسالة. **وقد استخلصت منها جملةً من المبادئ القضائية والعبارات البليغة التي تُبرز مكانة العدالة، وتُعين المحامي على استيعاب أصول المرافعة، والإلمام بقواعد العدالة الراسخة، والتمسك بما تقتضيه من نزاهة وإنصافٍ واحترامٍ لحقوق الخصوم، بما يجعلها مرجعاً ملهمًا لكل من يحمل رسالة الدفاع عن الحق.**



وجماع ما سلف بيان مافيهما في أن **هيبة القضاء** ليست في قوة السلطان، بل في سلطان العدل. **والعدل** لا يساير الهوى، ولا ينقاد للعاطفة، وإنما يهتدي بالحقيقة، ويسترشد بالقانون، ويحتكم إلى الضمير. والبراءة هي الأصل، لا تنال منها الشبهات، ولا تهدمها الظنون، حتى يقوم عليها دليل يقطع الشك ويورث اليقين. **أما الدفاع**، فليس استجداءً لفضل، وإنما مطالبةً بأن يبقى ميزان العدالة مستقيماً، وأن لا يصدر الحكم إلا عن يقينٍ لا يداخله ريب.

وبذلك يتأكد مبدأ أصيل من مبادئ العدالة، وهو أن **المتهم بريء حتى تثبت إدانته** بأدلة قطعية لا يعتريها شك. فإذا شاب دليل الإثبات أي احتمال للبطلان أو التناقض أو عدم اليقين، سقطت حجته ولم يُعتد به أمام القضاء. فالشك يُفسَّر دائماً لمصلحة المتهم، وهو مبدأ راسخ تحرص الأنظمة العدلية في المملكة العربية السعودية على تطبيقه، وتجسده أحكام القضاء تحقيقاً للعدل وصوناً للحقوق.

عضو لجنة الثقافة القانونية
سارة الجعيد





القاعدة الفقهية "الممتنع عادةً كالممتنع حقيقة"

ومقتضى هذه القاعدة: أن ما جرت العادة والعقل على استحالاته، يُنزل منزلة ما هو مستحيل عقلاً؛ فلا يُسلم به ولا يُلتفت إلى دعوى وقوعه إلا بينة قاطعة لا تقبل التأويل.

وعليه..

فالأصل في القضاء أن الممتنع عادة كالممتنع حقيقة؛ فلا يُعتد به ولا يُرتّب عليه أثر، إلا إذا ثبت دليل يقيني لا شبهة فيه.

وهذه القاعدة تندرج تحت القاعدة الكبرى:
"اليقين لا يزول بالشك".

وعلاقة هذه القاعدة بالقاعدة الكبرى:
أن وقوع الممتنع عادةً أمر مشكوك فيه، بينما عدم وقوعه أمر متيقن، والقاعدة تقتضي ترك المشكوك فيه (الوقوع)، **والتمسك** بالمتيقن (عدم الوقوع).

عضو لجنة الثقافة القانونية
أبرار المطيري

معلومة قانونية
"العقد لا يحمي أطرافه
بمجرد وجوده"

العقد لا يحمي أطرافه بمجرد وجوده وإنما **تحميهم دقة صياغته ووضوح بنوده**. فكثير من النزاعات لا تنشأ بسبب غياب الاتفاق بل بسبب اختلاف تفسيره وقد يؤدي استخدام لفظ غير دقيق أو إغفال شرط مهم إلى اختلاف في فهم الحقوق والالتزامات بين الأطراف عند تنفيذ العقد أو عند نظر النزاع أمام الجهة القضائية

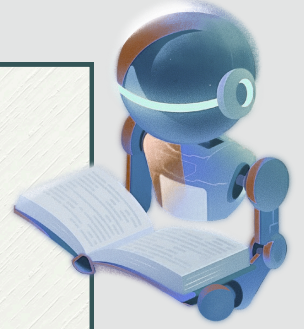
ولهذا يولي المختصون عناية كبيرة بصياغة العقود لأن **كل عبارة** فيها تؤدي غرضاً قانونياً محدداً فالصياغة الواضحة تقلل احتمالية الخلاف وتساعد على حفظ الحقوق وإثبات ما اتفق عليه الأطراف بصورة لا تحتمل أكثر من تفسير

لذلك **لا تتعامل مع العقد على أنه مجرد ورقة للتوقيع** احرص على قراءته بعناية وفهم جميع بنوده قبل التوقيع عليه وإذا وجدت أي بند غير واضح أو غير مفهوم فمن الأفضل مراجعته مع شخص مختص قبل اعتماده

عضو لجنة الثقافة القانونية
أريام الحواس

كيف غير الذكاء الاصطناعي مستقبل التصميم وصناعة المحتوى؟

أحدث الذكاء الاصطناعي تحولاً كبيراً في مجالي التصميم وصناعة المحتوى، حيث أصبح أداة تساعد المبدعين على إنجاز أعمالهم بسرعة وكفاءة أكبر. فبعد أن كانت بعض المهام تستغرق ساعات، أصبح بالإمكان تنفيذها خلال دقائق مع الحفاظ على مساحة واسعة للإبداع البشري.



يوفر الذكاء الاصطناعي العديد من الإمكانيات، مثل توليد الأفكار، وإنشاء الصور والتصاميم، والمساعدة في كتابة المحتوى، وإنتاج مقاطع الفيديو، مما يتيح للمصممين وصناع المحتوى التركيز على تطوير أفكارهم وإخراج أعمال أكثر تميزاً.

ورغم هذه المزايا، يبقى دور الإنسان أساسياً؛ فالإبداع الحقيقي لا يعتمد على الأدوات وحدها، بل على الرؤية والذوق والخبرة. كما يجب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية، مع احترام حقوق الملكية الفكرية والتحقق من دقة المحتوى قبل نشره.



في النهاية، لا يُعد الذكاء الاصطناعي بديلاً عن المبدع، بل شريكاً يدعمه ويمنحه فرصاً جديدة للابتكار. وكلما أحسن المبدع استثمار هذه التقنيات، استطاع مواكبة التطور وصناعة محتوى أكثر جودة وتأثيراً.

عضو لجنة الثقافة القانونية
يسرا المصعبي

المادة (419) و المادة (426) من نظام المعاملات المدنية

تنص المادة (419) من نظام المعاملات المدنية على:
"يلتزم المؤجر بالقيام بالإصلاحات الضرورية لهيئة
المأجور للانتفاع المقصود، ويجوز للمستأجر القيام بها
واقطاع نفقتها من الأجرة وفق الشروط النظامية."

وتنص المادة (426) من النظام ذاته على:
"إذا ترتب على العيب حرمان المستأجر كلياً أو جزئياً من
الانتفاع بالمأجور، جاز له طلب فسخ العقد أو إنقاص
الأجرة."

إن نطاق الإصلاحات دائماً مقيدٌ بطبيعة الشيء المؤجر؛ فالإصلاحات الضرورية والأساسية يتحملها
المؤجر، لكن... للمؤجر حق الرجوع على المستأجر متى ثبت أن العيب أو التلف كان بسبب: تعدد،
تفريط، أو سوء استخدام.

فمثلاً:

• إذا تسبب المستأجر في كسر السيراميك، أو تلف
الأبواب، أو احتراق الأفياش بسبب حمل كهربائي زائد، أو
إحداث كسور في الجدران نتيجة فعل خارجي؛ فهنا
تعتبر هذه التلفيات "أضراراً ناشئة عن استعمال غير
معتاد"، ويلزم المستأجر بقيمتها.
• وإذا أثبت المؤجر —بتقرير خبير أو محضر فني— أن
الضرر ما كان ليكون موجوداً في حال الاستعمال
المعتاد، يتحول الالتزام من "إصلاح دوري" إلى "تعويض
عن إلتاف".



عضو لجنة الثقافة القانونية
أبرار المطيري

الخلاصة:

الضابط القانوني بسيط جداً:

التلف الناشئ عن طبيعة الاستعمال المعتاد وبفعل
الزمن ➡ على المؤجر (في الأساسات والشبكات).
والتلف الناشئ عن سوء الاستعمال، أو التعدي والتفريط
➡ على المستأجر.
وهذا خط يضبط العلاقة ويحفظ حق الطرفين دون أن
تتحول المسألة إلى عناد أو دفع غير مستحق.



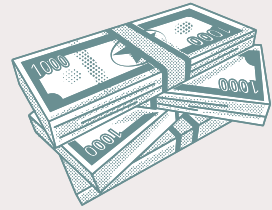
الفرق بين "المقاصة القانونية و القضائية"

المقاصة القانونية

هي مقاصة تتم تلقائياً بمجرد توافر شروطها في القانون وتحتاج فقط لاجتماع دينين متقابلين بين الطرفين.

شروطها:

1. أن يكون كل من الدينين مستحقاً وواجب الأداء.
2. أن يكون كل منهما ثابتاً ومحددًا في النوع والمقدار.
3. وجود دينين في ذمة طرفين كل منهما دائن ومدين للآخر.
4. عدم وجود مانع قانوني من وقوع المقاصة.



المقاصة القضائية

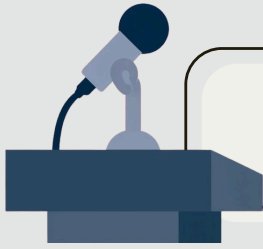
تكون عندما يلزم المدعى عليه المحكمة بأن أحد الدينين يمنع تنفيذ الآخر.
لكن: لا تُقبل المقاصة القضائية إلا إذا ثبت الدين المقابل للطرف الآخر على وجه قاطع.

بمعنى: يجب أن يكون الدين محل المقاصة **مثبتاً** بسياسة أو حكم **وإلا لن** تعترف المحكمة بالمقاصة في مواجهة المدعي.



عضو لجنة الثقافة القانونية
فاطمة الأحمرى

أروقة ثقافية



للحديث كرامة؛ كرامة تُصان بفطنةٍ ونباهة.

بدءًا بانتقاء المكان والزمان، والمستمع الذي يتلقاه، ثم القلب الذي يمنحه الحصانة؛ قبل أن يفهم الخطاب وفحواه. فالكلمة لها جرس رنان ووقع كاللسان. تُزهر إن سُقيت بمهارة، وتذبل إن أُلقيت على أرضٍ قاحلة لا تُجيد احتضان البذور ببراعة. وليس كل مستمعٍ يستحق أن نُفضي إليه بما يدور في دواخلنا، ولا كل منصبٍ يُعدّ حاضنًا لما يختلجنا. فكرامة الحديث أن يُقال في موضعه، في وقته، وألا يُبذل لمن يزدرية، ولا يُخرج أمام من لا يفقه معناه ويعيه. والحديث الجميل لا يليق إلا بمن يمتلك قلبًا شفيقًا، وفكرًا عميقًا، وروحًا تُجيد قراءة ما وراء المعنى، ثم تهدهد من يفضي إليها برقةٍ وسلوى.



"تحديد هوس الانتصار"

أصبحت كثير من الحوارات اليوم لا تبحث عن الحقيقة، بل عن المنتصر. يدخل الناس النقاش وفي أذهانهم نتيجة واحدة: أن يخرجوا غاليين، ولو خسروا الفكرة نفسها.

هوس الانتصار يجعل الاعتراف بالخطأ هزيمة، والتراجع عن الرأي ضعفًا، وهكذا تتحول الحوارات إلى ساحات صراع بدل أن تكون مساحات للفهم.

لكن الإنسان لا يكبر حين ينتصر في كل مرة، بل حين يملك الشجاعة لتعديل قناعاته إذا ظهر له ما هو أصوب. ليست كل معركة تستحق أن تُخاض، وليست كل كلمة تستحق أن ننتصر لها. أحيانًا يكون أعظم الانتصارات أن نغادر الجدل وقد ربحتنا فكرة جديدة، لا خصمًا مهزومًا.

حين نحدد هوس الانتصار، يصبح الحوار وسيلة للبناء، ويصبح العقل أكثر اتساعًا من الأنا.



الحياة لا ترفع صوتها... لكنها تترك أثرها

الحياة لا تصرخ في وجوهنا لتخبرنا أنها صعبة، بل تهمس بذلك في تفاصيلها الصغيرة؛ في سهر الليالي طلباً للرزق، وفي كلمة "ما معي شيء" التي تُقال بعزة نفس، وفي بابٍ يُطرق فلا يفتح، وفي حلمٍ يتأجل حتى يخبو بريقه.

ومع كل ذلك، يبقى في القلب يقينٌ لا يتزعزع: "سيفرجها الله." ذلك اليقين الذي يمنحنا القوة لنواصل الطريق، وبعلمنا أن الفرج قد يتأخر، لكنه لا يغيب عن من أحسن الظن بربه.

لقد علمتنا الشدائد أن الكرم لا يُقاس بما نملك، بل بما نعطي، وأن أجمل النفوس هي تلك التي تستقبل ضيفها بوجهٍ بشوش، وتمد يدها للمحتاج رغم قلة ذات اليد، وتحفظ كرامتها دون شكوى.

ثم نكتشف مع مرور العمر أن القسوة الحقيقية ليست في الضربات التي تتلقاها، بل في اعتيادها، وفي قدرتنا على النهوض بعد كل انكسار دون أن نفقد إنسانيتنا أو إيماننا.

فلا تغرنك مظاهر الثراء؛ فكم من غنيٍ يفقد الطمأنينة، وكم من بسيطٍ يملك قلباً عامراً بالرضا. فالغنى الحقيقي ليس فيما نملك، بل فيما نحمله من إيمان، وعزة نفس، ورحمة، ورضا بقضاء الله.

هؤلاء هم الأغنياء حقاً... أولئك الذين خرجوا من معارك الحياة بقلوبٍ لم تهزمها الأيام، وبأرواحٍ امتلأت يقيناً بأن ما عند الله خيرٌ وأبقى..



عشق

إني أهواك وعاطفتي
تنساب بحبٍ كالبلسم

وأقول بأنني أهواك
وأموت لأنك لا تعلم

وتعيش بصدري آلامي
ويعاني قلبٌ لا يسلم

إشتقت إليك وعاطفتي
شقيت بحنين لا يرحم

إن كان الدرب يطول بنا
هيهات لروحي لو تحلم

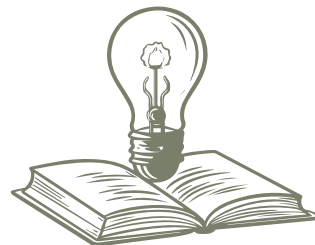
في حبك حرفي كلماتي
يا لغة الحب ومن يفهم



الثقافة.. قوة ناعمة تصنع الأمم

ليست الثقافة ترفاً فكرياً أو نشاطاً يقتصر على النخب، بل هي قوة ناعمة تؤثر في بناء الإنسان، وتعزيز الهوية الوطنية، وترسيخ قيم الانتماء والحوار. فالأمم التي تستثمر في الثقافة لا تبني حاضرها فحسب، بل تؤسس لمستقبل أكثر وعياً واستقراراً وإبداعاً.

وتتجلى قوة الثقافة في قدرتها على تشكيل الوعي الجمعي، ونشر المعرفة، وتعزيز التسامح، وإبراز الصورة الحضارية للمجتمعات أمام العالم. كما تسهم في دعم الاقتصاد الإبداعي، وتشجيع الابتكار، وخلق بيئة تحتضن المواهب وتمنحها فرصة للإسهام في التنمية.



أنا والهدوء

لم أكن أنا والهدوء سوى وجهين متباعين في عملةٍ واحدة، تقذفها يدُ القدر عالياً كل صباح، فندور بين تيارات الهواء وصرير الرتابة، أنا في عالمي الذي لا يعرفه، وهو في عالمه الذي أجدني، غالب الأوقات، على حافته أطرق الأبواب بإلحاحٍ وفتور وأعلم أنها مقفلة من الخارج.

أتساءل كثيراً ما إذا كانت نواة الكتابة الجادة تنقسم من خلايا الصخب، الضجيج، والهم الفائر في الضلوع، واضطراب السكينة. حتى حينما كنت طفلاً كنت أخيط من خيوط مشقاتِ الطفولة التافهة أثواباً من القلق أضعها عليّ وأمضي في شروود ووحدة كما لو أنني أتكى في أسفل قارورة فارغة.

وعندما بلغت مبلغ الرجال أصبحت خيوط الأحجيات تترى لا نهائية كأنها النهر في مجراه وعنفوانه، وأمست جيوي معبأة تماماً بكومةٍ من الإبر بجميع أحجامها وأشكالها، وأصبح جذعي عارياً، ناعلاً، يرتجف على الدوام، بينما خزائني تغصُّ بالأثواب التي أفصل منها دزينةً كل يوم، ولا أجد الجرأة على أن أضعها فوق جسدي.



مسك الختام...

في ختام عددنا الخامس من مجلتنا لشهر
يوليو 2026،

نشكر لكم طيب المتابعة وفخورين بكونكم
جزء من هذا الحراك المعرفي الذي
ينمو بكم ومعكم.

فمسيرة الوعي القانوني الثقافي لا تتوقف
عند صفحة، بل هي رحلة مستمرة نخطوها
معًا نحو فكر أنضج ومستقبل ذو وعي عالي.

إعداد وإخراج

عضو لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي /

لمياء عبدالحميد الغامدي



نادي ملتقى المبدعين الثقافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB



لجنة الثقافة القانونية
LEGAL CULTURE COMMITTEE